الأمم المتحدة
مفوضية الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الإقتصادية لأفريقيا
26 -29 آذار/مارس 2008

الاجتماع الثالث للجنة الخبراء

الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا
31 آذار/مارس - 2 نيسان/ابريل 2008

الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولي
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية

والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا

Distr.: General
E/ECA/COE/27/8
AU/CAMEF/EXP/8(III)
Date: 5 March 2008

Arabic
Original: English

تغير المناخ
منظور أفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012

أولا - مقدمة

تعتمد اقتصادات البلدان الأفريقية بدرجة كبيرة على قطاعات تتأثر بوجه خاص بالتغيرات البيئية مثل الزراعة والصيد والحراجة والسياحة. ومن بين هذه التغيرات يبرز تغير المناخ باعتباره أشدها صعوبة فهو يهدد التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي المنطقة، حددت الممارسات البشرية، وبخاصة إنتاج الطاقة واستهلاكها، باعتبارها المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة التي تتسبب في تغير المناخ، رغم أن بعض التقارير تشير أكثر فأكثر إلى الغبار الذي بدأت تظهر أهميته كعامل رئيسي لتقلب المناخ وتغيره. ويتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر وشدة حالات الجفاف، والفيضانات، وغيرها من الظواهر الجوية شديدة الخطورة، مما سيزيد من الضغط على الموارد المائية، والأمن الغذائي، والصحة، والهياكل الأساسية، وبالتالي على التنمية بوجه عام. ويعزى تعرض معظم المجتمعات الأفريقية لهذه الآثار أساسا إلى ارتفاع مستويات الفقر، والاعتماد على الزراعة البعلية، وعدم الحصول على التكنولوجيات والممارسات الثقافية المحسنة.

وهناك الآن دليل علمي دامغ على أن تغير المناخ يشكل مسألة خطيرة وملحة. وهو يتطلب اتخاذ إجراءات حازمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في جميع أرجاء العالم بغية الحد من خطر آثار مدمرة للغاية قد لا يمكن إصلاحها على النظم الإيكولوجية، والمجتمعات، والاقتصادات[1]. وهذه الملاحظة تدعمها تقارير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التي صدرت مؤخرا والتي تؤكد أن الدراسات التي تمت قد أتاحت تقييما أوسع نطاقا وأكثر موثوقية للعلاقة بين الاحترار الملحوظ والآثار المترتبة عليه مما تم في إطار التقييم الثالث. وتفيد التقارير أن الزيادة الملحوظة في متوسط درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين ترجع في غالبيتها على الوجه الأرجح إلى الزيادة التي لوحظت في تركيزات غازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة البشرية. وعلاوة على ذلك، هناك الآن معلومات أكثر تحديداً تخص مجموعة واسعة من النظم والقطاعات وتتعلق بشتى بلدان العالم عن طبيعة الآثار في المستقبل، بما في ذلك معلومات بخصوص بعض الميادين والأماكن التي لم تتناولها التقييمات السابقة[2].

ومن المسلم به على نطاق واسع أنه بالرغم من أن آثار تغير المناخ ستطال جميع الدول فإن الفقراء سيتأثرون بشكل غير متناسب. فاعتماد الفقراء على الموارد الإيكولوجية المحلية، إلى جانب الضغوط القائمة على الصحة وعلى الرفاه (من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمية) ومحدودية الموارد المالية والمؤسسية والبشرية يجعلهم أكثر الفئات تأثرا وأقلها قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وبناء عليه، هناك اعتراف متزايد بأن تغير المناخ قد يقوض قدرة البلدان النامية على الوفاء بالغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، مما يؤدي بالتالي إلى تباطؤ وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. والأدعى إلى السخرية أن الغالبية العظمى ممن هم أكثر عرضة لآثار تغير المناخ هم أيضا الأقل مسؤولية عن المساهمة في هذه الظاهرة في شكل انبعاثات غازات الدفيئة[3].

ثانيا - تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

مساهمة أفريقيا في تغير المناخ

تبين الدراسة التي أجريت لتقييم آثار تغير المناخ وعمليات التكيف معه[4] أن المناخ يتغير في جميع أنحاء أفريقيا مع تغير ملحوظ في الظروف المناخية المحلية لمرتفعات شرق أفريقيا. ويكشف تحليل بيانات السلاسل الزمنية من عام 1978 إلى عام 1999 تغيراً في درجات الحرارة القصوى والدنيا مع تسجيل زيادات كبيرة في جميع المواقع عموما. كما يكشف تحليل البيانات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1961 و2001 تدنياً في اتجاهات هطول الأمطار. وكانت تغيرات درجات الحرارة في المناطق عالية الارتفاع منها أكثر جلاء في الأراضي الواطئة[5]. فعلى سبيل المثال، ارتفعت درجة الحرارة في مقاطعة كاباللي في أوغندا بدرجتين مئويتين (3,6 درجات فرنهايت) في العقود الثلاثة الأخيرة[6].

([1]) استعراض ستيرن، 2006.
([2]) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2007.
([3]) المعهد الدولي للتنمية المستدامة ووزارة الخارجية في الدانمارك، 2007.
([4]) انظر موجز مشروع تقييم آثار تغير المناخ على الزراعة، على العنوان التالي: www.aiaccproject.org .
([5]) Wandiga *et al* (2004) Vulnerability to Climate Induced Highland Malaria in East Africa. Report of the Assessment of Impacts and Adaptation to Climate Change in Multiple Regions and Sectors (AIACC).. *مشروع قيد الإعداد*.
([6]) المرجع نفسه.

تسهم المسارات الإنمائية ذات التركيز العالي على الكربون في الاحترار العالمي. وتعاني أفريقيا من الفقر في مجال الطاقة الحديثة، وهو عائق أمام تحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال استهلاك الفرد للطاقة في أفريقيا منخفضاً إجمالاً مما يجعل مساهمة المنطقة في تغير المناخ في العالم ضئيلة للغاية. بيد أن الآثار جلية في مناطق معينة، وبخاصة حيث يستخرج حطب الوقود بمعدلات عالية تفوق معدلات إعادة التحريج. ويتوقع أن تستمر أنماط استهلاك الطاقة الحالية رغم أن حصة الطاقة المتجددة ستزيد تدريجيا.

ويستهلك قطاع النقل أكبر حصة من أنواع الوقود النفطي وسيكون تطبيق بدائل على الراجح أمرا صعبا بفعل ارتفاع التكاليف أساسا. ومع ذلك، فإن متوسط العدد الإجمالي للمركبات حسب الفرد في أفريقيا من أقل المتوسطات في العالم. ويؤدي تخفيف القوانين التي تنظم استيراد المركبات المستعملة في العديد من البلدان إلى زيادة عدد المركبات المستعملة بوتيرة سريعة نسبياً، مما يتسبب في الازدحام وبالتالي في زيادة الانبعاثات في مناطق معينة.

وتؤثر عملية إزالة الأشجار في الأراضي الحرجية لتهيئتها للاستيطان والزراعة في النظام المناخي وتهدد شبكات الإمداد بالمياه. وتشير التقارير إلى انخفاض حصة القارة من الأراضي الحرجية بمعدلات مثيرة للقلق.

آثار تغير المناخ في التنمية المستدامة

بالرغم من أن أفريقيا تسهم بنحو 3,8 في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة، فإن القارة من أكثر المناطق تأثرا بتغير المناخ في العالم. ويعزى ضعف المنطقة بهذا الشكل إلى ضغوط متعددة مقرونة بقلة القدرة على التكيف. في المقام الأول يتسم الموقع الجغرافي للعديد من البلدان الأفريقية أصلاً بمناخ أدفأ ومناطق هامشية تتعرض بقدر أكبر للأخطار المناخية من قبيل تقلب هطول الأمطار، وفقر التربة، ووجود سهول فيضانية. وثانيا، مازالت اقتصادات معظم البلدان الأفريقية تعتمد بشدة على قطاعات تتأثر بالمناخ من قبيل الزراعة البعلية، ومصائد الأسماك، والموارد الطبيعية، والسياحة. وثالثا، تعاني القارة من عدم توافر القدرة الكافية للتصدي للآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ من جراء انتشار الفقر على نطاق واسع، وسوء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي النزاعات، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية والمالية.

وقد ساهم تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وتقارير رئيسية أخرى، من قبيل استعراض ستيرن لاقتصادات تغير المناخ، في تسليط الضوء على الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على التنمية في أفريقيا. وفيما يلي القطاعات التي ستلمس فيها بصفة رئيسية هذه الآثار الكبرى التي تهدد مساعي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في المنطقة.

الزراعة

الزراعة هي عماد معظم الاقتصادات الأفريقية، وتمثل ما نسبته 40 في المائة من مجموع إيرادات التصدير وتشغل 60 إلى 90 في المائة من مجموع القوة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوفر الزراعة أكثر من 50 في المائة من الاحتياجات الغذائية للأسر المعيشية وحصة مماثلة في الإيرادات. ويعتمد معظم النظم الزراعية في أفريقيا على المناخ، إذ إن معظم أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد اعتمادا أساسيا على الزراعة البعلية. وهكذا، فإن تغير المناخ يزيد من انعدام الأمن الغذائي إذ تتناقص الإنتاجية وترتفع الأسعار في بلدان تعاني أصلا من انعدام أمن غذائي مزمن. وكما يتبين من الشكل 1، فإن عدد البلدان التي تواجه الخطر مرتفع جدا. وهناك زيادة في ضحايا الجوع تعزى أساسا إلى الظواهر الجوية شديدة الخطورة. وثمة عوامل شتى تحد من القدرة على التنويع من بينها نظام التجارة العالمي.

الشكل 1: البلدان التي تواجه انعدام الأمن الغذائي (2004)

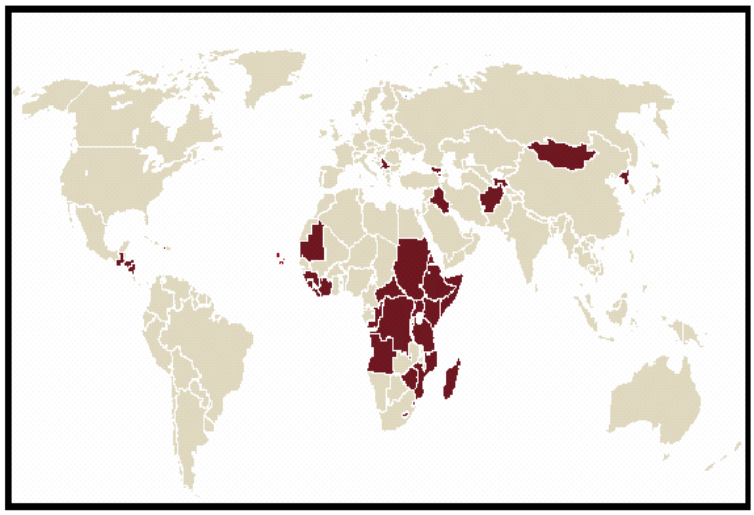

ويتوقع أن يضر تغير المناخ بشدة بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في العديد من البلدان والمناطق دون الإقليمية الأفريقية. ويتوقع أن يحدث تقلص كبير في المساحة الصالحة للزراعة، وطول المواسم الزراعية، والغلل المرتقبة، وبخاصة على امتداد هوامش المناطق شبه القاحلة والقاحلة. وهناك تنبؤ بأن أنماط هطول الأمطار ستتغير. ففي إطار سيناريو احترار عالمي سريع، ستشهد مناطق واسعة من أفريقيا تغيرات في هطول الأمطار في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى شباط/فبراير أو في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس تتجاوز إلى حد بعيد إطار التقلب الطبيعي، مع آثار ملحوظة على النظم الزراعية. فالنتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ فيما يتعلق بوضع نماذج تغير المناخ تشير إلى أن حدوث زيادة أخرى في الحرارة بمقدار 0,4 درجة مئوية على درجات الحرارة الحالية سيؤدي، بحلول عام 2020، إلى تقلص فترة زرع المحاصيل بأكثر من 20 في المائة في منطقة الساحل وإلى انخفاض محصول الزراعة البعلية بنسبة تصل إلى 50 في المائة في العديد من البلدان الأفريقية. وتقدر الخسائر في إمكانات إنتاج الحبوب بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو 33 في المائة بحلول عام 2060. وستزيد حالات الجفاف والفيضانات وأحوال الطقس الشديدة المتكررة من العراقيل التي تواجه نظم الإنتاج الزراعي والحيواني. وهناك بلدان تنتج كميات كبيرة من المنتجات الزراعية من المناطق الساحلية، المهددة بارتفاع مستوى البحر وزيادة درجات الحرارة. وتشمل هذه البلدان كينيا (المانغو وجوز الكاجو وجوز الهند)؛ وبنين (جوز الهند وزيت النخيل)؛ وغينيا (الأرز)؛ ونيجيريا حيث تمثل الأراضي الزراعية الساحلية نحو 75 في المائة من مجموع الأراضي الزراعية. كما ستتأثر سلبا الإمدادات الغذائية المحلية بنقصان الموارد السمكية في بحيرات كبيرة بفعل ارتفاع درجات حرارة المياه. وتهدد الآثار المجتمعة لهذه الظواهر سبل كسب الرزق لأعداد كبيرة من السكان وتحد من آفاق النمو الاقتصادي عريض القاعدة، والحد من الفقر، والأمن الغذائي، وحماية البيئة في القارة.

المياه

تتناقص الموارد المائية في أفريقيا على مر الزمن، ويعود ذلك أساساً إلى استمرار حالات الجفاف وأنماط استغلال الأراضي في القارة. ويتوقع أن يفاقم تغير المناخ هذا الوضع.

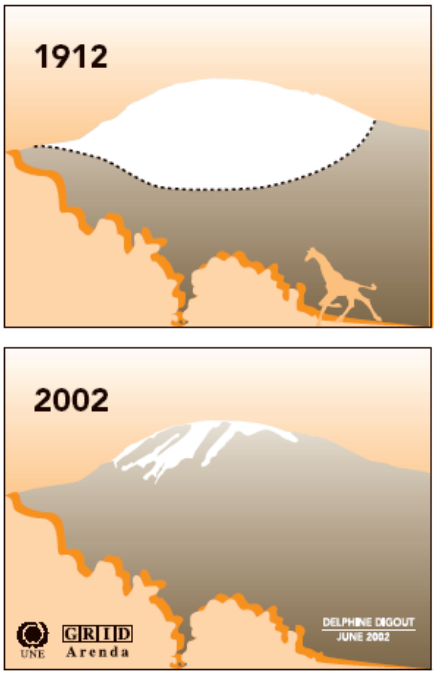

التغير الذي حصل في الغطاء الجليدي بعد 90 عاما

على سبيل المثال، يعزى ذوبان الأنهار الجليدية على سطح جبل كيليمانجارو إلى الاحترار العالمي. فقد ذاب ما يقدر بنسبة 82 في المائة من القلنسوة الجليدية للجبل المحددة في عام 1912 وتشير آخر التوقعات إلى أنه في حال استمرار الانحسار بهذه الوتيرة ستختفي غالبية الجليديات من على جبل كيليمانجارو في غضون السنوات الـ 15 المقبلة[7]. ويمثل ثلج جبل كيليمانجارو وجليدياته برجاً للمياه وثمة أنهار عدة تجف مياهها في الموسم الحار بسبب فقدان هذا الخزان المتجمد.

ولا مناص من أن تتأثر المدن والمجتمعات الزراعية في محيط الجبل إذ إن الجزء الأكبر من محصولي البن والموز التنزانيين ينتج هناك. وثمة جليديات أخرى في أفريقيا معرضة للخطر أيضا (من قبيل جليديات روونزوري في أوغندا وجليديات جبل كينيا). وقد تقلصت القلنسوة الجليدية لجبل كينيا بنسبة 40 في المائة منذ عام 1963 وجفت منذئذ مياه عدد من الأنهار الموسمية التي تتدفق عادة من أعلى الجبل إلى المناطق المحيطة.

وتناقصت أيضا بشكل خطير مستويات المياه في البحيرات الكبيرة، من قبيل بحيرة فكتوريا، والبحيرات الواقعة في الوادي المتصدع، وبحيرة تشاد، التي فقدت أكثر من 50 في المائة من مياهها في الفترة ما بين عامي 1973 و 2002. وهناك عدة أنهار تجف أصلا في الصيف، وتواجه أنهار كبيرة، مثل نهر النيل ونهر النيجر ونهر زامبيزي، تدنيا في مستويات المياه. وبحلول عام 2050، ستزيد مساحة المنطقة التي تشهد نقصا في المياه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 29 في المائة، بينما سينخفض التدفق النهري في منطقة نهر النيل بنسبة 75 في المائة بحلول عام 2100 مع آثار مدمرة على ممارسات الري. ونتيجة لذلك، يتوقع تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن يتعرض عدد من السكان يتراوح بين 75 و 250 مليون نسمة في أفريقيا لمزيد من الإجهاد المائي بحلول عام 2020. ومن المتوقع أيضا أن ينعكس انخفاض مستويات المياه سلبا على جودة المياه. وإذا ما اقترن ذلك بزيادة الطلب على استخدام المياه لأغراض مختلفة (الزراعة والصناعة والطاقة وما إلى ذلك) فإنه سيؤثر تأثيرا سلبيا في سبل كسب الرزق وسيفاقم المشاكل المرتبطة بالمياه، من قبيل النزاعات التي تنتج عن التنافس على الطلب وإدارة الموارد المائية المتقاسمة.

الطاقة

من الممكن أن يؤدي اقتران انخفاض تدفقات المياه إلى سدود الطاقة الكهرومائية الكبرى ونضوب موارد طاقة الكتلة الإحيائية الذي يزداد سوءا نتيجة تغير المناخ إلى تفاقم خطير في الوضع السيئ أصلا فيما يتعلق بتوافر الطاقة وإمكانية الحصول عليها. ومن المتوقع أيضا أن يتأثر إنتاج النفط في المناطق البحرية سلبا من جراء ارتفاع مستوى البحر. وسيعوق ما ينتج من عراقيل في إنتاج الطاقة والحصول عليها وكذلك التنمية الصناعية في جميع أرجاء القارة.

الصحة

من المتوقع أن تؤدي التغيرات في هطول الأمطار ودرجات الحرارة المرتبطة بتغير المناخ إلى زيادة حالات نقل الأمراض واتساع نطاقها الجغرافي في أفريقيا. وسيتعرض العديد من المناطق دون الإقليمية مثل الساحل والجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا بفعل زيادة الحرارة في بيئاتها وكذا تغير درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار إلى زيادة تفشي وشدة الأمراض المنقولة من قبيل الملاريا والكوليرا والحمى الصفراء والتهاب السحايا وداء المثقبيات وحمى الوادي المتصدع. وينعكس هذا بقوة في آثار النينيو. فالنينيو الذي طال شرق أفريقيا في الفترة 1998/1997 اقترن بزيادة حالات الملاريا والحمى والكوليرا.

(7) Desanker PV (2003) WWF Report on Impacts of Climate Change in Africa (تقرير الصندوق العالمي للطبيعة عن آثار تغير المناخ في أفريقيا).

ومكنت الزيادات في درجات الحرارة في الأراضي المرتفعة في شرق أفريقيا[8] البعوض الناقل لمرض الملاريا من أن يجد موائل جديدة في المرتفعات. ونتج عن هذا ارتفاع حالات الإصابة بوباء الملاريا في المجتمعات المستوطنة للمرتفعات في شرق أفريقيا، حيث تعد المجتمعات القاطنة للمناطق التي يزيد ارتفاعها على 1100 متر هي الأكثر عرضة للإصابة نظرا لانعدام المناعة. بيد أن التنبؤات تشير إلى أن لمناطق عالية الارتفاع مثل نيروبي قد تواجه مخاطر جديدة إذا زاد النطاق الذي يمكن أن ينمو فيه البعوض. وقد يتفشى داء النهاب السحايا أيضا ليتجاوز غرب ووسط أفريقيا الجافين ويمتد إلى منطقة شرق أفريقيا. وتسجل أفريقيا أصلاً 85 في المائة من الوفيات والأمراض المرتبطة بالملاريا. بيد أن الوفيات التنفاسية الناجمة عن فقر الدم المرتبط بالملاريا يرجح أن تزيد مع تغير المناخ وما يتنج عنه من تردٍ في جودة المياه. وستصبح المناطق التي تعاني أصلاً من ظروف صحية سيئة عرضة للمرض بوجه خاص مع تزايد شح المياه.

المستوطنات البشرية

سيؤدي ارتفاع مستوى البحر نتيجة لتغير المناخ إلى دفع حدود السواحل إلى الوراء مما سيضطر الناس إلى الهجرة ويسفر عن تدمير الهياكل الأساسية والحيوانات والنباتات. ويعد الساحل الغربي لأفريقيا أكثر المناطق عرضة لهذه الظاهرة. ويتوقع تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن يؤثر ارتفاع مستوى البحر، بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، في المناطق الساحلية المنخفضة التي تقطنها أعداد كبيرة من السكان في أفريقيا، مما سيزيد من تدهور أشجار المنغروف والشعاب المرجانية ويهدد الصحة البشرية، والهياكل الأساسية، ومصائد الأسماك، والتنوع البيولوجي، والصناعات السياحية. ويجدر بالذكر أن أكثر من ربع سكان أفريقيا يعيشون في حدود 100 كيلومتر عن الساحل، وأن معظم المدن الكبيرة في أفريقيا (مثل القاهرة ولاغوس وكينشاسا، التي يعيش في كل واحدة منها أكثر من 8 ملايين نسمة) توجد على امتداد سواحل تتأثر بارتفاع مستوى البحر، والتحات الساحلي، والظواهر المناخية شديدة الخطورة.

الغابات والحياة البرية والتنوع البيولوجي

يحذر العلماء من أن الاحترار العالمي ستكون له آثار كبيرة على الحياة البرية إذ تبين نتائج دراسة جديدة أن 370 من أصل 500 نوع تغير سلوكها بالفعل إزاء ارتفاع درجات الحرارة الدافئة. وتشير التقديرات الحالية إلى إمكانية فقدان ما بين 25 وأكثر من 40 في المائة من موائل الأنواع بحلول عام 2085 فيما سينتاقص حجم ما بين 80 وأكثر من 90 في المائة من الموائل الصالحة للأنواع أو ستتحول بسبب تغير المناخ في أفريقيا. وينذر ذلك بهلاك الملايين من الناس الذين ترتبط سبل كسب أرزاقهم بموارد التنوع البيولوجي، ومن بينهم الأفريقيون الأربعمائة مليون – ثلثا السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – الذين يعتمدون على منتجات الغابات.

الهجرات السكانية وتزايد مخاطر النزاعات

يرجح، بفعل الظواهر المناخية شديدة الخطورة من قبيل الفيضانات وحالات الجفاف والتصحر وارتفاع مستوى البحر، أن يضطر عدد متزايد من السكان الأفريقيين إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وكذلك بعيداً عن المناطق متزايدة القحولة، والمناطق الساحلية المنخفضة، وإنتاجية الجزر الصغيرة. ويمكن أن تؤدي الهجرات الكبيرة الناتجة عن ذلك إلى اندلاع نزاعات عنيفة للحصول على الموارد الرئيسية لكسب الرزق والتصرف فيها، ومن هذه الموارد الأرض والمياه. فعلى سبيل المثال، زاد عدد المتأثرين بالجفاف في أفريقيا منذ السبعينيات من صفر إلى 35 مليون شخص، ويرتبط النزاع الدائر حالياً في إقليم دارفور بالسودان جزئياً بالهجرات الناجمة عن المصاعب المتصلة بالمناخ.

ثالثاً - مواجهة تحدي تغير المناخ في أفريقيا

الاستجابات الإقليمية

من الممكن أن يجد اتباع مسار التنمية المستدامة من الضعف أمام تغير المناخ بتحسين القدرة على التكيف في أفريقيا. لكنه، لا توجد في الوقت الحاضر، سوى خطط قليلة لتعزيز الاستدامة تتضمن بوضوح التكيف مع آثار تغير المناخ أو تعزيز القدرة على التكيف[9].

([8]) Wandiga *et al* (2004) Vulnerability to Climate Induced Highland Malaria in East Africa. Report of the Assessment of Impacts and Adaptation to Climate Change in Multiple Regions and Sectors (AIACC) *مشروع قيد الإعداد*.

([9]) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2007.

وقد أعرب الزعماء السياسيون في أفريقيا عن التزام واضح بمواجهة تحدي تغير المناخ. ففي الدورة العادية الثامنة للاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير 2007، عبر رؤساء الدول والحكومات عن قلق بالغ إزاء ضعف النظم الاجتماعية-الاقتصادية والإنتاجية لأفريقيا أمام تغير المناخ وتقلبه وضعف قدرات التخفيف من الظاهرة والتصدي لها في القارة. ففي قرارهم وإعلانهم بشأن تغير المناخ، ناشدوا شركاء التعاون مع أفريقيا دعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لكي تدرج فعلياً تدابير للتكيف والتخفيف في خططها الإنمائية وتنفذها. كما حثوا الدول الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على أن تعمل، بالتعاون مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين، على إدراج اعتبارات تغير المناخ في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي على وضع وتنفيذ خطة رئيسية بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا.

وفي نيسان/أبريل 2007، اتخذت الدورة الأربعون لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين قراراً يلزم الدول الأعضاء الأفريقية والشركاء الإنمائيين بدعم تنفيذ الخطة ذاتها.

وتمشياً مع هذه القرارات، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لتضع وتنفذ، برنامجاً رئيسياً، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، لتسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا، بغية تعزيز ودعم إدماج إدارة المخاطر المناخية في عمليات اعتماد السياسات والقرارات ذات الصلة فضلاً عن الممارسات القطاعية في جميع أنحاء القارة. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة من خلال التخفيف من التغيرات المفاجئة الناتجة عن تقلب المناخ وتغيره وكفالة أن تكون الإنجازات الإنمائية التي تحققت بالفعل قادرة على الصمود أمام المناخ على المدى الطويل.

والغرض العام من برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا هو تعزيز صمود النمو الاقتصادي والأهداف الإنمائية للألفية أمام المناخ من خلال مراعاة إدارة المخاطر المناخية في القطاعات المتأثرة بالمناخ. وهذا يتناسب مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر في أفريقيا المتجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما ينسجم مع خطط الاتحاد الأفريقي (نيباد) لتحسين الزراعة والأمن الغذائي، وأعمال الحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة، والبرنامج العالمي للتكيف مع تغير المناخ المتفق عليه خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

والهدف إذن من برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا هو الاستجابة للحاجة المتعلقة بنهج متكامل وعمل جماعي للتصدي للمسائل المرتبطة بالبيانات والملاحظات المتصلة بالمناخ، وخدمات الإعلام، وسياسات وممارسات إدارة المخاطر من أجل بناء قدرة على التكيف مع المناخ. والنتيجة التي يتوقع أن يحققها البرنامج هي تحسين مدى توافر واستخدام المعلومات المناخية الجيدة والخدمات الجيدة التي تلبي احتياجات صناع القرارات وأصحاب المصلحة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي، دعماً لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، في قطاعات ومجالات تتأثر بالمناخ في أفريقيا. وسيندرج في هذا الإطار تحقيق نتائج ملموسة في المجالات التالية:

(أ) السياسات: انخراط سياسي للدول الأفريقية في إدارة المخاطر المناخية للمساعدة في تحقيق التنمية وفي التكيف مع تغير المناخ؛

(ب) الممارسات: تحسين أوضاع الزراعة والأمن الغذائي، والموارد المائية، والصحة، والطاقة، والبيئة في البلدان الأفريقية من خلال تحسين إدارة المخاطر المناخية؛

(ج) الخدمات: توفير خدمات إعلامية كافية لأصحاب المصلحة المعنيين (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) بخصوص المجموعة الكاملة لممارسات إدارة المخاطر المناخية اللازمة لتحقيق النتائج الإنمائية المنشودة في كافة البلدان؛

(د) البيانات والهياكل الأساسية: تحسين البيانات والمنتجات التحليلية لإدارة المخاطر المناخية على المستوى القطاعي، ورصد تقلب المناخ وتغيره، مع تعزيز شبكات المراقبة ومراكز الخدمات في أفريقيا.

وفي السياق ذاته، يجدر ذكر مبادرتين حديثتين هما: حلقة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن التكيف التي نظمتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في أيلول/سبتمبر 2006

وبرنامج التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا[10] الممول من مركز بحوث التنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية.

الحاجة إلى استجابة عالمية شاملة

بالرغم من أن تغيير المناخ يمثل مشكلة عالمية فيجب أن تكون الجهود المبذولة من جانب أفريقيا والاستجابة له ذات طابع دولي وشامل. كما يجب أن تستند إلى تصور مشترك يهدف إلى تحقيق أهداف طويلة الأجل والاتفاق بشأن الأطر التي سوف تساعد في التعجيل بالإجراءات على مدى العقد المقبل كما يجب أن تستند إلى النهج المتبادلة التي يعزز بعضها بعضاً على الصعيد الوطني والإقليمي الدولي[11].

يجري في مختلف المحافل الدولية حوار بين الشركاء الدوليين الرئيسيين لاستكشاف استراتيجيات عالمية بشأن المناخ: فهو يتم رسمياً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولكن أيضاً داخل مجموعة الثماني والاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى[12]. وتعهد مؤتمر قمة الثماني المعقود في غلينيغلز في عام 2005 بدعم جهود البلدان والمناطق النامية من أجل الحصول على الفوائد الكاملة من إنشاء نظم للمراقبة لسد الثغرات في البيانات وبناء قدرات داخل البلدان وقدرات إقليمية لتحليل وتفسير بيانات المراقبة ووضع نظم وأدوات لدعم اتخاذ القرارات تكون ذات صلة بالاحتياجات المحلية والعمل بصفة خاصة لتعزيز المؤسسات المعنية بالمناخ القائمة حالياً في أفريقيا [13] ومن أهم العمليات الجارية حالياً من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ نتائج مؤتمر بالي بشأن تغير المناخ الذي انعقد في كانون الأول/ ديسمبر 2007.

رابعاً - النتائج الرئيسية لمؤتمر بالي وآثارها على أفريقيا

أشار السيد ييفو دو بوير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن الأطراف كانت لديها رغبة كبيرة لإحراز تقدم وزيادة الوعي بدرجة كبيرة وشعور بوحدة الهدف والملكية المشتركة للنتائج. وفيما يتعلق بالمستقبل فقد أنجز المؤتمر ما كان متوقعاً منه وهو البدء في مفاوضات لصياغة اتفاق دولي جديد بشأن تغير المناخ يحلول نهاية عام 2009 مع وضع خارطة طريق واضحة لتلك المحادثات. وأحرز المؤتمر نتائج مباشرة كانت ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية على الأقل في مجالات تمويل التكيف ونقل التكنولوجيا وخفض الانبعاثات من عمليات إزالة الغابات. ووضع المؤتمر أيضاً جدولاً زمنياً للمفاوضات بشأن الأهداف الجديدة للانبعاثات بالنسبة للبلدان الصناعية وفقاً لبروتوكول كيتو، ووضع تعريفاً لنطاق ومستوى استعراض البروتوكول القادم.

ويمثل ما يلي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا :

صندوق التكيف

أُنشئ صندوق الأمم المتحدة للتكيف عملاً بالمادة 404 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تنص على أن " تقوم البلدان الأطراف المتقدمة النمو بمساعدة البلدان الأطراف النامية التي تكون معرضة بصفة خاصة للآثار السلبية لتغير المناخ في تغطية تكاليف التكيف مع تلك الآثار السلبية ". وقد يصبح صندوق التكيف أداة رئيسية لمساعدة البلدان النامية في التكيف مع تغير المناخ.

أعتُمد قرار لتشغيل صندوق التكيف لمصلحة البلدان النامية التي تواجه الضعف بصفة خاصة للآثار لسلبية لتغير المناخ. ويحظى دور مرفق البيئة العالمية بتقدير كبير لدى الأطراف. وتتوفر لمجلس إدارة صندوق التكيف خدمات تقدمها أمانة عامة وأحد الأمناء. ودُعي مرفق البيئة العالمية كجزء من الأتفاق للعمل كأمانة للمجلس على أن يعمل البنك الدولي كمجلس أمناء على أساس مؤقت. وتقرر كذلك أن يخضع هذا الترتيب المؤقت لإستعراض دوري. واتفقت الأطراف في النهاية على ضمان ألا تتضرر المشاريع الممولة في حالة إجراء تنقيح للإتفاقات التأسيسية. ويتكون مجلس الإدارة من 16 عضواً يمثلون الأطراف في البرتوكول وممثلين لكل واحدة من المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة إضافة إلى ممثل من الدول الجزرية الصغيرة النامية وممثل واحد من أقل البلدان نمواً وممثلين للدول غير الأطراف في المرفق الأول وممثلين للدول الأطراف في المرفق الأول. ويجري اتخاذ القرارات بتوافق الآراء وفي حالة عدم الاتفاق تكون القرارات بأغلبية الثلثين .

بناء القدرات في البلدان النامية

([10]) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2007.
([11]) تقرير ستيرن 2006.
([12]) Pérez-Arriaga,I., Linares, P.,Battle, C., and Barquin, J.,2007.
([13]) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2007.

المالية ذات الصلة بتغير المناخ تعتبر الأعمال التجارية عاملاً رئيسياً في إيجاد الحل. وفضلاً عن ذلك يمكن للمنظمات المتعددة الأطراف حفز النمو الأخضر منخفض الكربون في البلدان النامية وذلك بإدراج تغير المناخ في البرامج الإنمائية. ومنظمات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدعوة لتقديم مدخلات. وينبغي أن توضح وكالات الأمم المتحدة الأخرى على سبيل المثال الشيء المطلوب في مجالات تقييم أخطار الكوارث وإدارة الإستراتيجية المتعلقة بالكوارث..."
(http://unfccc-int/press/news-room/newsletter/in-focus/items/4272.php)

خامساً ـ أفريقيا والسبيل إلى الأمام

تمثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها أهم عنصرين متطورين معترف بهما من الاستجابة العالمية لتغير المناخ. فقد وضع بروتوكول كيوتو بعض المبادئ التوجيهية الصحيحة التي يمكن أن تثبت جدواها في نظام المناخ العالمي في المستقبل. ويشمل ذلك أسلوب التدرج والتمييز بين البلدان والقدرة على التمييز بين القضايا المتعلقة بالإنصاف والأخرى المتعلقة بالكفاءة وتوخي المرونة في الوفاء بالالتزامات والمعاملة الشاملة لجميع مصادر الانبعاثات وجميع غازات الدفيئة غير الكربونية وآليات السوق التي تستوعب البلدان النامية [14]. ويطلب البروتوكول من الأطراف أيضاً أن تبدأ في دراسة الفترة ما بعد 2012.

حظي وضع منهج أكثر فعالية وشمولاً لمعالجة تغير المناخ في الفترة ما بعد 2012 بدعم كبير من خلال البدء في عملية تتم على مسارين في إطار مؤتمر الأطراف الذي كان بمثابة اجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو (COP11/MOP-1) انعقد في مونتريال في شهري تشرين الثاني/ نوفمبر/كانون الأول/ديسمبر 2005. وعملاً بالقرار 1/CMP.1، تم إنشاء الفريق العامل المتخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو وتضمن، من جملة أمور، عدم حدوث فجوة بين فترتي الالتزام الأولى (2008-2010) والفترة الثانية (ما بعد 2012) وفقاً للمادة 309 من البروتوكول (الالتزامات المقبلة).

ركز العديد من الأطراف في مؤتمر الأطراف الثالث عشر (COP-13) على الحاجة للاتفاق بشأن النظام لما بعد عام 2012 وشدد البعض منها على ضرورة أن يشمل النظام جميع مصادر الانبعاثات الرئيسية كما أكد آخرون مبدأ المسؤوليات التفاضلية المشتركة. وكان هناك اتفاق عام على الحاجة لتأكيد عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية والحاجة لإصدار إشارة قوية بالاستمرار إلى أسواق الكربون وآليات التنمية التطبيقية [15]. ويتوفر الآن إدراك متزايد داخل المجتمع الدولي بأن تحقيق التوافق وتنفيذ الالتزامات يحتاج لاتخاذ إجراء قوي بشأن تغير المناخ بمشاركة جميع البلدان مصدر الانبعاثات في إيجاد الحل كما يتطلب وضع تغير المناخ ضمن إطار أوسع فيما يتعلق بالسياسات. فالمفاوضات بشأن تغير المناخ لا تجري بمعزل عن التطورات الأخرى في جدول الأعمال العالمي [16].

من الواضح أن المفاوضات بشأن الالتزامات في المستقبل ستكون صعبة ولكن الطريق إلى ذلك ليس مستحيلاً إذا كانت المفاوضات منصفة وتعكس الأوضاع الوطنية. ففرادى البلدان تمر بمراحل مختلفة من مستوى التنمية. وإذا اتُبع مبدأ الإنصاف بشكل جدي فيتعين أن يستند النهج المنطقي والعقلاني لخفض الانبعاثات إلى مستويات التنمية في البلدان وأن ترتبط التزاماتها بمسؤولياتها وإمكانياتها وقدراتها على التخفيف. ولكي تشترك البلدان النامية يتعين أن يُراعي في الالتزامات المتعلقة بالانبعاثات الاحتياجات الإنمائية فضلاً عن الموارد التكنولوجية والمالية المنقولة من العالم المتقدم النمو [17]. وفي جميع الأحوال يبدو أن هناك استحالة في الوصول إلى توافق الآراء في هذه المرحلة لعقد التزام قبل أن تبدي البلدان المتقدمة النمو جديتها بشأن معالجة تغير المناخ ضمن سياق المسؤوليات المشتركة ولكن التفاضلية. ونظراً لاتجاهات الانبعاثات في الفترة الأخيرة يقول بعض مندوبي البلدان النامية أنهم محقون في استمرارهم في شكوكهم [18].

يجب أن تكون البلدان الأفريقية مستعدة أثناء الاستعراض الثاني للبروتوكول المقرر إجراؤه في عام 2008 لضمان إدراج وعكس اهتمامات المنطقة بشكل جيد فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية والبرتوكول في المفاوضات المتعلقة بالفترة ما بعد 2012. ويجب أن تستند البلدان الأفريقية إلى عمل وإنجازات مؤتمر الأطراف الثالث عشر (COP-13) بشأن القضايا المعلقة مثار الاهتمام. وتشمل هذه الإنجازات الاتفاقات بشأن صندوق التكيف وبرنامج عمل نيروبي المتعلق بالتكيف وإطار نيروبي لبناء القدرات في مجال آلية التنمية النظيفة والاتفاق على تنمية ونقل التكنولوجيا. وأدت مثابرة المجموعة الأفريقية في المفاوضات المتعلقة بآلية التنمية النظيفة إلى انتزاع "امتياز" من البلدان المتقدمة النمو لإدراج إشارة صريحة إلى "الموارد المالية" لمساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تكاليف

---

(14) Pérez-Arriaga,I., Linares, P.,Battle, C., and Barquin, J.,2007

(15) IISD,2005

(16) IISD وزارة الخارجية الدانماركية 2007.

(17) Taisi sugiyama, Kristian Tangen, Henrik Hasselknippe, Axel Michaelowa, John Drexhage, Jiahua Pan, Jonathan sinton, and Arild Moe, 2004.

(18) IISD, 2005, IISD,2006.

عملية البدء للحصول على مشاريع آليات التنمية النظيفة. وكان التركيز على أفريقيا والبلدان الأكثر ضعفاً على التكيف وبناء القدرات جزءاً مما وُصف بأنه عملية أساسية في بناء الثقة التي يجب تنفيذها كجزء من المناقشات المتعلقة بمسار أو مسارات التفاوض في المستقبل[19].

القضايا مثار الاهتمام الرئيسي لأفريقيا

البرنامج الإنمائي للاتفاقية والبروتوكول

تمثل التنمية والقضاء على الفقر الأولوية الأولى والرئيسية للبلدان الأفريقية. وبالتالي ينبغي أن يكون في مقدور هذه البلدان إدراج تغير المناخ بطريقة فعالة في استراتيجياتها الإنمائية. ومن شأن اتباع مسار للتنمية المستدامة أن يساعد في تحديد الروابط وتعزيز أوجه التآزر بين تحقيق الأهداف الإنمائية والفوائد العائدة من المناخ. ويمكن للجهود الرامية إلى تحقيق الالتزامات الإنمائية أن تفضي في الوقت ذاته إلى خفض انبعاثات غاز الدفيئة. ويتيح ذلك لأفريقيا القيام بدور فعال في مجال البيئة العالمية والإدارة الجيدة المتعلقة بالتنمية. وينبغي أن تستفيد البلدان الأفريقية من هذا الفهم لكي تتفاوض من أجل زيادة المساعدة المالية وجذب الاستثمارات المأمونة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً.

التمويل وبناء القدرات

تواجه البلدان الأفريقية معوقات عديدة في مجال القدرات لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول. ويتسبب ضعف قدراتها على التكيف مع تغير المناخ في مواجهتها لأخطار خاصة. ولذلك لا يمكن المغالاة في القول بأهمية بناء القدرات والتمويل الملائم. وقد لاحظت المجموعة الأفريقية في المفاوضات السابقة عدم الالتزام بشكل ملائم في مجال بناء القدرات وأن الأطراف في المرفق الأول ظلت تُحثُّ باستمرار على احترام التزاماتها. وبالرغم من التوصل إلى اتفاق في مؤتمر الأطراف الثالث عشر بشأن صندوق التكيف وبرنامج بناء القدرات في مجال آليات التنمية النظيفة ينبغي أن تعمل البلدان الأفريقية لضمان الوفاء بتلك الالتزامات. كما يتعين إجراء تقييم دقيق للقضايا ذات الصلة بتشغيل الصندوق والإدارة الجيدة والآليات المؤسسية. وقد أعربت البلدان الأفريقية عن قلقها إزاء إطار تخصيص الموارد بمرفق البيئة العالمية ومشروطيات التمويل وعملية التغذية بالموارد ودعت إلى بدء عملية للنظر في إطار تخصيص الموارد ومرفق البيئة العالمية.

وفضلاً عن ذلك ينبغي ألاّ تتجاهل البلدان الأفريقية قضية التخفيف بل يتعين عليها الاعتراف بذلك نظراً لضعفها أمام الآثار الناجمة من تغير المناخ ويتعين أن يكون التكيف هو مجال اهتمامها الرئيسي وبالتالي يجب أن تواصل المجموعة الأفريقية الضغط لزيادة الدعم فيما يتعلق بالتكيف ونقل التكنولوجيا ويجب أن تأتي أفريقيا بحجج سليمة تدعمها الحقائق من أجل ضمان معالجة اهتماماتها. ويجب الاحتجاج بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن التفاضلية بطريقة فعالة.

الآليات المرنة

تم الاعتراف بضرورة ضمان استمرار آلية التنمية النظيفة لما بعد عام 2012. بيد أن أفريقيا تحظى بحصة ضئيلة فقط من مشاريع آلية التنمية النظيفة ولذلك دعت البلدان إلى توزيع جغرافي عادل لمشاريع آلية التنمية النظيفة لزيادة عدد المشاريع لأفريقيا. ويجب في هذا الصدد زيادة الدعم المالي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوحيد آليات التنمية النظيفة. ونظراً للصلة بين آلية التنمية النظيفة وخفض حدة الفقر ينبغي أن تستغل أفريقيا هذه الصلة لتحقيق أهدافها الإنمائية في الوقت ذاته الذي تعالج فيه الاهتمامات المتصلة بتغير المناخ. ويجب أن تقدم في هذا الصدد حجة قوية للتنمية المستدامة لزيادة حصتها بدرجة كبيرة من مشاريع آليات التنمية النظيفة. وقد ذكر بيريز أرياقا وآخرون أن مواصفات تعميم آلية التنمية النظيفة يجب أن تتناول ثلاثة اهتمامات رئيسية هي: ضرورة إدراج زيادة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة كبند صريح في تقييم مشاريع آلية التنمية النظيفة ووجوب أن تساعد الاستمارة المنقحة لآلية التنمية النظيفة في تشجيع وتسهيل تطبيقها على المشاريع الكبيرة أو مجموعة كبيرة من المشاريع الصغيرة كما يجب توسيع نطاق آلية التنمية النظيفة لتشمل مناطق جغرافية أكبر والتكنولوجيات الجديدة.

تنمية ونقل التكنولوجيا

تمثل تنمية ونقل التكنولوجيا عاملاً رئيسياً في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. أما في أفريقيا فقد كان ضعف القدرات التكنولوجية معوقاً رئيسياً لتحقيق التنمية. ولذلك تحتاج المنطقة لبناء قدراتها لتعزيز تنمية التكنولوجيا فيها بما فيها التكنولوجيا المحلية الأصلية ولاسيما السليم بيئياً منها. ونظراً لتدني مستوى تنمية التكنولوجيا يجب استكمال بناء القدرات بنقل التكنولوجيا. وقد كان نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا غير مرض تماماً مما شجع البلدان الأفريقية على الدعوة لإنشاء هيئة جديدة بموجب اتفاقية، تحمل رسم

(19) IISD, 2005, IISD,2006

مجلس تنمية ونقل التكنولوجيا، (الصندوق المتعدد الأطراف للحصول على التكنولوجيا) لشراء حقوق الملكية الفكرية ووضع مؤشرات لرصد تنفيذ إطار نقل التكنولوجيا. وفي ضوء أهمية تنمية ونقل التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الإنمائية والاهتمامات المتعلقة بتنفيذ المناخ ينبغي الاستمرار في موقف أفريقيا بشأن المسألة إذا لم يتم تعزيزه.

الالتزامات بموجب البروتوكول

ظلت البلدان الأفريقية تعيب على الدوام عدم الالتزام من طرف البلدان المتقدمة النمو باحترام تعهداتها بموجب الاتفاقية والبروتوكول. وكانت زيادة انبعاثات غاز الدفيئة والتأخير في الإبلاغ من جانب البلدان الأطراف في المرفق الأول مثاراً للإهتمام. وقد دعت البلدان النامية في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب الصكين كما دعت إلى وقف الانبعاثات من جانب البلدان المتقدمة النمو. ونظراً لأن البلدان النامية ولاسيما أفريقيا تتأثر بدرجة غير تناسبية من انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة من البلدان المتقدمة النمو، يتعين عليها اتخاذ موقف صلب لضمان وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها الكاملة.

استعراض البروتوكول عملاً بالمادة 9

للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وجهات نظر مختلفة إزاء استعراض البرتوكول. ففي حين تؤيد البلدان المتقدمة النمو بشكل عام إجراء استعراض مستفيض لجميع جوانب البروتوكول بما في ذلك قراراته تؤيد مجموعة الـ 77 والصين إجراء استعراض يركز على قضايا محددة. وتؤسس البلدان النامية حجتها على حقيقة أن المادة 9 تتعلق "بالإستعراض" وليس "التنقيح". وفضلاً عن ذلك فإن البلدان النامية تدعو إلى زيادة الالتزامات من جانب الأطراف في المرفق الأول في حين تؤكد أنه لا يطلب من البلدان النامية التزامات إضافية. بيد أن الاتحاد الأوروبي والبلدان الأطراف المتقدمة النمو الأخرى شددت على أن الإجراء من جانب الأطراف في المرفق الأول لن يكون كافياً لتناول قضية تغير المناخ واقترحت أن يشمل أي إطار يوضع في المستقبل جميع مصادر الانبعاثات الرئيسية. ونظراً لأن أفريقيا، رغم أنها أقل المصادر لانبعاثات غاز الدفيئة، سوف تكون الأكثر تأثراً نتيجة لتغير المناخ بسبب ضعف قدراتها على التكيف، ينبغي أن تقدم المجموعة الأفريقية حجة إنمائية قوية ليس فقط لتبرير عدم التغيير بالمزيد من الالتزامات ولكن للاستفادة في الوقت ذاته من زيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

الحاجة إلى عملية تحضيرية إقليمية

تبدو الحاجة ماسة لعملية تحضيرية إقليمية من أجل توجيه وإعداد البلدان الأفريقية بطريقة فعالة للاستعراض الثاني للبروتوكول وإنشاء آلية استشارية إقليمية تعزز موقف أفريقيا التفاوضي في جميع القضايا ذات الصلة بفترة ما بعد عام 2012 في أعقاب إجراء استعراض عام 2008. وينبغي أن تضم هذه العملية أصحاب المصلحة الرئيسيين وأن تفضي إلى إدماج الاهتمامات والأولويات الأفريقية بطريقة فعالة في نتائج جميع الاستعراضات والمفاوضات العالمية لما بعد عام 2012.

كما ينبغي أن يكون الهدف العام للعملية التحضيرية الإقليمية توفير التوجيه وتسهيل المشاورات والتنسيق الفعال للأعمال التحضيرية الأفريقية من أجل الاستعراض الثاني لبروتوكول كيوتو. وبالتالي ينبغي أن تساهم العملية التشاورية الإقليمية لما بعد عام 2012 في تعزيز الموقف التفاوضي لأفريقيا وأن تضمن الوصول إلى توافق في الآراء والدفاع عنه بطريقة فعالة بشأن مواقف أفريقيا المحددة بشكل جيد في القضايا اللاحقة لعام 2010 بحيث تتم الاستجابة الملائمة لاهتمامات القارة في مجال التنمية المستدامة. وينبغي أن تشارك بنشاط في هذه العملية جميع البلدان الأفريقية الموقعة على البروتوكول من خلال جماعاتها الاقتصادية الإقليمية.

المركز الأفريقي لتغير المناخ

من أجل دعم هذه العملية التحضيرية الإقليمية وجهود أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلقة بإدماج الاهتمامات المتعلقة بتغير المناخ في أطرها الإنمائية، تعهدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء مركز أفريقي للسياسات المرتبطة بالمناخ. والهدف من المركز هو إنشاء محور لبناء القدرات لتوليد وتجميع وإدارة قاعدة معلومات ملائمة لتعزيز جهود وقدرات البلدان الأفريقية من أجل معالجة التحديات التي يشكلها تغير المناخ على التنمية المستدامة في القارة وسوف يساهم المركز بالتالي في تمكين البلدان الأفريقية من (1) إدارة مواردها بطريقة مستدامة أفضل، (2) المساهمة بطريقة فعالة في المناقشات الدولية بشأن تغير المناخ الذي يؤثر في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

تُبذل حالياً جهود مشجعة من أجل تشغيل المركز في النصف الأول من عام 2008 بحيث يركز على تغير المناخ فيما يتعلق:

(أ) البحوث والتحليلات بشأن السياسات؛

(ب) بناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي؛

(ج)تعزيز القدرات؛

(د) تقديم المشورة والمساعدة التقنية؛

(هـ)الاتصالات؛

)و(إدارة المعارف والتعلم من الأقران.